



تقرير المؤتمر التحضيري لقمة الأسرة العربية تونس 21 - 22 جوان 2018



المؤتمر التحضيري لقمة الأسرة العربية

تونس – 21 / 22 جوان 2018

الموضوع: المؤتمر التحضيري لقمة الأسرة العربية

التاريخ: 21-22 جوان 2018

المكان: اليوم الأول بمدينة الثقافة واليوم الثاني بنزل الأفريكا بالعاصمة.
المشاركون من البلدان العربية: الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، فلسطين، المملكة المغربية، سلطنة عمان وجمهورية السودان والجمهورية التونسية.

المشاركون:

- ممثلي مجلس نواب الشعب
- سفراء من البلدان العربية
- ممثلي الهياكل الحكومية
- ممثلي المجتمع المدني
- خبراء في المجال الأسري
- إدارات المنظمة العربية للأسرة
- إدارات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن



انتظم بتونس يومي 21 و22 جوان 2018 المؤتمر التحضيري لقمة الأسرة العربية تحت شعار "الأسرة العربية والأجندة الأممية 2030" تحت إشراف السيد رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وبالتعاون مع المنظمة العربية للأسرة وجامعة الدول العربية وبمشاركة المنظمة

التونسية للتربية والأسرة وسفيري منظمة الأسرة العربية و بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويندرج هذا المؤتمر التحضيري في إطار توحيد جهود حكومات الدول العربية ومجتمعاتها من أجل النهوض بالأسرة، ومعالجة مختلف القضايا التي تشغلها ، والتباحث حول السبل الكفيلة بتحسينها من المخاطر ، إلى جانب تحيين إستراتيجية الأسرة العربية على ضوء المستجدات التي تشهدها الساحة الأممية والإقليمية اليوم. وقد قامت السيدة مليكة البجاوي الورغي مديرة شؤون الأسرة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن السن بوضع المؤتمر في إطاره خلال الجلسة الافتتاحية ثم أحالت الكلمة إلى مجموعة من المتدخلين لإلقاء كلماتهم الترحيبية.



تفضل السيد رئيس الحكومة يوسف الشاهد بافتتاح أشغال المؤتمر التحضيري لقمة الأسرة العربية ، وأكد من خلال كلمته على أنّ الحفاظ على الأسرة وتماسكها وتوازنها وتحسين نوعية حياتها تترجمه الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها تونس لتطوير قطاع الأسرة تكريسا لقيم المواطنة وحقوق الإنسان و العدالة الاجتماعية بين الجهات و الفئات استنادا إلى أجندا التنمية المستدامة 2030. وأضاف أن إختيار تونس لاحتضان هذا المؤتمر يعدّ دلالة على الدور الهام الذي تقوم به تونس في محيطها الإقليمي والدولي وهو ما من شأنه أن يحملها المسؤولية الكبرى في تناول مسألة على غاية من الأهمية تتعلق بالنهوض بأوضاع الأسرة العربية مشددا على أن تنظيم هذا المؤتمر سيمكن من وضع تصور شمولي بين مختلف القطاعات ومختلف الفاعلين في قطاع الأسرة وسيساهم بدوره في رسم استراتيجية عمل عربية لحماية الأسرة من مختلف المخاطر التي تهددها.

كما أشار الى أن هذا المؤتمر يشارك فيه ممثلات وممثلين عن هيئات ووكالات حكومية ومنظمات أجنبية ووطنية الى جانب مجموعة من الخبراء في المجال وانه سيكون فرصة لتسليط الضوء على

التحولات الكبرى والمتسارعة التي تعيشها الأسرة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية وآثارها العميقة في تركيبة الأسرة والعلاقات بين أفرادها. ويّين السيد رئيس الحكومة أن هذه التحولات وهذا التغيير نال من قيم الفرد وتمثلاته المتصلة بذاته وهويته وانتماءاته مما ساهم في تنامي نزعات الفردانية والإنعزالية وتزايد أوضاع الإحباط النفسي وارتفاع منسوب العنف بكل أشكاله وهي عوامل تساهم في تفكك التوازنات الفردية والجماعية المؤمنة للاستقرار والسلم الإجتماعي.

كما أفاد بأن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها بالإجماع 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة وتضمنت الأبعاد الثلاثة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والجوانب المتصلة بالسلام والأمن والعدالة أكدت على مسؤولية الحكومات والهيكل المعنية بالأسرة خصوصا والشؤون المجتمعية عموما في تعزيز السياسات والإستراتيجيات الأسرية في العالم ووضع التشريعات والتقييم والمتابعة لجعل الأسرة في صلب أولويات التدخل.



وأشارت السيدة نزيهة العبيدي، وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في كلمتها إلى أن "اختيار تونس لاحتضان المؤتمر التحضيري لأول قمة للأسرة العربية هو شرف عظيم لتونس كبلد تميّز بالانفتاح والاستقرار والتشريعات الإيجابية المهمة للحياة الأسرية كما أعلنت في نفس السياق عن انعقاد قمة الأسرة في 7 ديسمبر 2018 تحت إشراف سيادة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي وذلك بمناسبة اليوم العربي للأسرة." وأضافت السيدة الوزيرة أن الهدف من هذا المؤتمر التحضيري هو "توحيد الرؤى والسياسات لفائدة الأسر في البلدان العربية، كما أكدت أن تونس سباقة في مجال التشريعات المتعلقة بالأسرة وتدعم ذلك بالانطلاق في إعداد استراتيجية وطنية لفائدة الأسرة بالإضافة إلى القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب خلال سنة 2017، كما أفادت بأنه تم وضع قانون عطلة الأمومة وعطلة الأبوة، الذي ستم المصادقة عليه قريبا من قبل مجلس نواب الشعب.

وأكد السيد عبد اللطيف عبيد نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية من جانبه على ضرورة إيجاد إستراتيجيات للنهوض بالأسرة العربية، تسهم في استقرارها وتوازنها، من أجل حماية المجتمع والأسرة، من مختلف الهزات المتسارعة والمتغيرات المطّردة التي يشهدها العصر ونوه بأهمية تنظيم قمة للأسرة العربية تحدد السياسات المستقبلية الداعمة لها على ضوء أهداف التنمية المستدامة .

وأشار الدكتور جمال بن عبيد البح، رئيس منظمة الأسرة العربية في كلمته إلى أن "انعكاس الوضع العربي على الأسر تسبب في تراجع دور الأسرة وجعلها تواجه تحديات كبيرة من ذلك مثلا تفشي ظواهر سلبية، كالعنف والجريمة وأطفال الشوارع بالإضافة إلى تداعيات الطلاق وأثرها على الأطفال ومستقبلهم والإدمان على العالم الإلكتروني و التعرض لأخطار شبكات التواصل الاجتماعي، مشددا من خلال ذلك على الدور المهم الذي تضطلع به الأسرة في محيطها العربي والدولي وانعكاسات ذلك على الأجيال القادمة. وأوضح أن "المؤتمر سيعمل على وضع خطط وبرامج لحماية الأسرة العربية، وهو يندرج في اطار التحضير لأول قمة عربية وعالمية لصالح الأسرة."



وفي كلمتها أكدت السيدة هدى بن يوسف، الأمينة العامة لمنظمة الأسرة العربية، مكتب تونس على أن هذا اللقاء يمثل سلسلة تواصل مع لقاءات إقليمية سابقة لمنظمة الأسرة العربية بمختلف العواصم العربية حول الأسرة والتي كان آخرها ندوة دولية حول "الرؤية العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية" في الشارقة بتاريخ 17 أبريل 2017، والتي اختزلت مختلف الإشكاليات التي كانت موضوع المؤتمرات السابقة وأيدت مختزل مخرجاتها وآلت إلى ضرورة عقد قمة عربية للأسرة، وهو ما أيدته الدورة 43 لمجلس إدارة المنظمة في اجتماعه نفس اليوم بإقرار عقد مؤتمر تحضيرى لقمة الأسرة العربية ثم قمة للأسرة بمناسبة اليوم العربي للأسرة (7 ديسمبر / كانون الأول) في شكل قمة طموحة تجمع الأطراف المتدخلة في الشأن الأسري والمجتمعي على المستويات القطرية والإقليمية، الحكومية والأهلية

والأكاديمية، كما نوهت بحتمية تبني صيغ وأساليب تشاركيّة في التعامل مع قضايا الأسرة العربية يكون التنسيق أحد ركائزها الأساسية والدائمة، والتكامل وتظافر الجهود والإمكانات من ثوابتها. هذا إلى جانب كلمات السيدة ريم فيالة، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان والسيدة والسيد محمود مفتاح، عضو المكتب التنفيذي للمنظمة العالمية للأسرة ورئيس المنظمة الوطنية للأسرة.

وقد أجمع السادة المتدخلون على أن الأسرة العربية تسعى للمحافظة على مكتسباتها القانونية، والقيمية، والحضارية الأصيلة في مواجهة التهديدات الأمنية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واعتبروا أن الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني مدخل لتطوير المقاربات، ووضع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تنويع التدخلات الموجهة للمحافظة على كيان الأسرة الموحدة وتدريب أفرادها على القيام بأدوارهم في كنف المسؤولية والاحترام والتماسك والمساواة. كما تولى ضيوف تونس الكرام الدكتور جمال بن عبّيد البج رئيس منظمة الأسرة العربية والمهندس فتحي جبر عفانة سفير منظمة الأسرة العربية والسيدة سلوى غدار سفير منظمة الأسرة العربية تقديم درع منظمة الأسرة العربية و درعي مجلس سفراء منظمة الأسرة العربية إلى سيادة رئيس الحكومة خلال الجلسة الافتتاحية.



الحصة الأولى: الأسرة والتنمية المستدامة

قدم السيد بلقاسم عياد رئيس الهيئة العامة للتنمية الجهوية والقطاعية بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي خلال الحصة الصباحية الأولى ، عرضا حول أولويات تونس انطلاقا من الاستشارة الوطنية المتزامنة مع مخطط التنمية 2016-2020 وملاءمتها مع أهداف التنمية المستدامة خصوصا في مجال القضاء على الفقر المدقع، وتقليصه وتوفير الغذاء، والتعليم، وجودة الصحة والرفاهية، وتحقيق التوازن الاسري وضمان الأمن والاستقرار للأسرة.

كما تم التعرض في الأثناء إلى محاور الاستراتيجية الوطنية لمخطط التنمية من منظور اهداف التنمية المستدامة والأسرة حيث تم تحديد أربعة عناصر:

- مقارنة الهشاشة داخل الأسرة
- تحقيق التوازن الأسري
- ضمان أمن الأسرة واستقرارها
- جودة الصحة والرفاهية للأسرة

وقدمت السيدة وداد ابراهيم، مديرة إدارة الأسرة بوزارة شؤون الاسرة بالسودان تعريفا محددا للأسرة بين الوضع المرجعي والوضع الحالي اذ ان الاسرة العربية اليوم تعيش تحديات في ظل ما تشهده من تغييرات ثقافية واجتماعية واقتصادية تهدد استقرارها وأمنها. كما ان مصادر المعلومات المفتوحة من الوسائل الاعلامية وتكنولوجيات الرقمنة أفضت الى حدوث انحرافات سلوكية وأخلاقية وإشكاليات اجتماعية وقانونية.

وقدم الدكتور يوسف محمد شراب، باحث اول بمركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار بالقيادة العامة لشرطة دبي بالإمارات العربية المتحدة في مداخلته عرضا لمؤشرات خاصة بالأوضاع الاقتصادية للأسر في البلدان العربية الى جانب عرض للعوائق والنواقص التي تعيشها المجتمعات العربية اليوم كتراجع النمو الاقتصادي سنة 2017 وسنة 2018 كما حدّد أهم التحديات والمتمثلة في:

- ✓ التغيرات الاجتماعية التي أثرت على الإنتاجية وخلفت مشاكل اجتماعية
- ✓ ازدواجية هيكل الاجور
- ✓ حصر اعمال المرأة

وخلال مداخلته قدم الدكتور حسين العثمان، عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة رؤية حول واقع الأسرة العربية والأمن والسلام تطرق خلالها إلى وظائف الاسرة والمشاكل التي تواجهها اليوم من تفكك وهجرة غير شرعية وتهميش. كما أشار إلى التناقض القائم بين ماهو موجود من خدمات وتشريعات وبرامج وبين جدوى هذه الخدمات ومدى تطبيقها على أرض الواقع، واعتبر أن النظام التعليمي يتطلب تدعيم العمل والشراكة بين الهياكل الحكومية والمجتمع المدني للنهوض بجودة هذا القطاع، كما أكد على ضرورة مأسسة العمل التطوعي دون اللجوء إلى الحكومات واعتبره أساس الاستقرار الاسري

وقدم السيد حافظ شقير الخبير التونسي غي مجال الاسرة ، مداخلة أشار خلالها إلى الأوضاع الصحية بالبلدان العربية عبر عرض لمحددات الصحة التي من بينها عدم المساواة الاجتماعية وقدم احصائيات تتعلق بوفيات المرأة عند الولادة وعن الامراض عند كبار السن الى جانب توزيع السكان حسب السن (60 سنة فما فوق)

وأعطت الدكتورة سكيمة يابوري ، رئيسة قسم الاسرة وكبار السن بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية بالمغرب لمحة عن أهم التحديات التي تواجه الاسرة المغربية من تقلص الحوار داخل العلاقات الأسرية ، وضعف مفهوم التنشئة الاجتماعية، كما قدمت في المقابل الحلول التي اعتمدها المملكة المغربية، وذلك استنادا إلى نص الدستور والقوانين الوطنية ومدونة الأسرة إضافة إلى المراسد الوطنية التي تساعد على رصد الظواهر الاجتماعية والتعرف عليها وخاصة أنها تساعد على وضع التدابير والقوانين اللازمة لمجابهة المخاطر.

الحصة الثانية: الأسرة: التحديات والحقوق

ترأست الدكتورة ميرفت التيللاوي، وزيرة التأمين المصرية السابقة ونائب رئيس منظمة الأسرة العربية، أشغال الحصة الثانية حول التحديات والحقوق، واعتبرت ان البلدان العربية شهدت تطورا على مستوى التشريعات المنظمة لمختلف جوانب حياة الأسرة بما أسهم في تنظيم حياة الأسرة العربية، إلا أنها بقيت تواجه أنماطا مختلفة من الثقافة المؤسسية جعلتها بحاجة أكيدة لتدخل الدولة لمواجهة التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والعقائدية، وتعديل الأوضاع القائمة.

وقدمت الدكتورة خديجة مفيد مديرة مركز الدراسات الاسرية بالمملكة المغربية مداخلة حول سياقات وأثار الهجرة على الاسرة العربية تطرقت خلالها إلى أهمية ترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات والأمن والسلام في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأسرة، معتبرة أن وجود منظومة قانونية متطورة تدعم الأسرة تتطلب تفعيل وإحداث النصوص القانونية مؤسسات مندمجة

تساهم في تكريس حقوق الاسرة وإدماجها في المنظومات وخصوصا عبر مقارنة الزوجية التي تم إحداثها لإدماج الاسرة المهاجرة عبر تفعيل الدبلوماسية الخارجية في المنطقة العربية لمواجهة اصناف من الهجرة والمتمثلة في:

- الهجرة بسبب الحروب / التهجير القصري

- الهجرة لأسباب اقتصادية او علمية

كما أوصت بضرورة الاخذ بعين الاعتبار وضعيات الذين فقدوا روابط الجنسية والإقامة واعتبرت أن تفعيل القانون الدولي الانساني كفيل بحماية هذه الفئات. كما أشارت إلى ضرورة اعتراف الدول المستقبلية بأهمية مساهمة المهاجرين في الدورة الاقتصادية والترفيح في الدخل القومي لهذه البلدان. ودعت في هذا الغرض إلى توسيع مفهوم المواطنة ليشمل المهاجرين على اساس معيار الإقامة.

اثر ذلك قدمت السيدة ألفة النار المهندس الأول بالوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية بوزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي بالجمهورية التونسية، مداخلة حول أثر الرقمنة على الأسرة أكدت من خلاله على تطور النسيج التكنولوجي وخدمات الربط بالانترنت، وانتشار الوسائط الاعلامية الحديثة والتي ساهمت في رفع درجة الاتصال والتواصل بين أفراد الأسرة والمجتمع وتطوير المعارف والخدمات وانفتاح الثقافات إلا أنها أدخلت الأسر في عالم افتراضي معزول سماته الفردانية والاستقلالية واللامبالاة فعوضت وسائل التواصل الاجتماعي صلة الرحم والزيارات العائلية والأنشطة الاسرية كما ساهمت في ارتفاع منسوب الجريمة والإباحية والسلوكات المحفوفة بالمخاطر والإدمان بما أثر سلبا في قيم الأسرة وعلاقاتها وقدراتها التواصلية والنفسية والصحية لأفراد الاسرة . ولجابهة أخطار الرقمنة أوصت بتكثيف جهود جميع المتدخلين من هيكل حكومية ومجتمع مدني للعمل على حماية الأسرة وتمكينها من الآليات الكفيلة بتطوير التربية الوالدية في هذا المجال للحد من خطورتها على الأفراد والأسرة والمجتمع.

أما مداخلة السيد فيصل الصحراوي المدير العام لبرنامج مساواة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن فقد تمحورت حول "الاسرة والمساواة بين الجنسين" أكد من خلالها على أهمية الإطار التشريعي في تونس مثمنا الأدوار التي يقوم بها مختلف المتدخلين في المجال تكريسا للفصل 46 من دستور الجمهورية الثانية واعتبر أن تنزيل القوانين حيز النفاذ أسهم بشكل مباشر في تنظيم المجتمع وتطوير برامج التدخل لفائدته واستشهد بالقانون الأساسي عدد 58 لحماية والوقاية والردع وإيجاد الحلول الكفيلة بتقديم خدمات تعهد ملائمة .

كما اعتبر أن المصادقة على استراتيجية مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي لاعتمادها في إعداد الخطط والبرامج والميزانيات انجاز غير مسبوق سيساهم في التكريس الفعلي للمساواة بين الرجال والنساء والعمل على تكافؤ الفرص في جميع المجالات والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية لكل فئات المجتمع وتشجيع مشاركة المرأة وإسهامها في الدورة الاقتصادية.

وخلال الحصة المسائية لليوم الأول تم تقديم محتوى مشروع أولي للبيان الذي قامت بصياغته لجنة مضيقة منبثقة عن لجنة تنظيم المؤتمر التحضيري، وتولت تسيير هذه الحصة السيدة إيمان الزهواني الهويمل المديرية العامة لشؤون المرأة والأسرة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

أشغال اليوم الثاني للمؤتمر التحضيري الموافق لـ 22 جوان 2018

شهد اليوم الثاني من اشغال المؤتمر التحضيري لقمة الاسرة العربية و اجندا 2030 بتاريخ 22 جوان 2018 تنظيم ورشة عمل حول مراجعة الاستراتيجية العربية للأسرة بإشراف كل من الخبيرين السيد حافظ شقير والسيد فتحي بن مسعود .

انطلقت أشغال الورشة بمقر فندق أفريكا بتونس بعرض تضمن استعراض الأهداف السبعة لاستراتيجية الأسرة العربية 2004-2014 والتي تم اعتمادها خلال سنة 2005 وذلك قصد مراجعتها وفق متطلبات اقع العالم العربي الذي شهد تحولات متسارعة على مختلف المستويات كان لها تأثير مباشر على طبيعة العلاقات داخلها بما يتلاءم مع خصوصيات الاسرة العربية انسجاما مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة " الاجندا الاممية 2030" ، والتي تتضمن 17 هدفا في الفترة الممتدة بين 2015-2030.

الأهداف	المقترحات
الهدف 1	إفراد الصحة وتبني مفهوم الصحة للجميع" بهدف خاص واعتماد مقارنة حقوق الإنسان في مفهومها الشمولي
الهدف 2	- الاستغناء عن لفظ الوظائف الأساسية والإكتفاء بلفظ الوظائف باعتبار جميع وظائف الأسر هامة
	- تكليف لجنة الخبراء بتحديد المفاهيم الواردة صلب الأهداف "التمكين" "الإقصاء" و"الإدماج"
	- إضافة هدف يتعلق بحرية النفاذ للمعلومات والخدمات التي تهم الأسرة العربية
الهدف 3	إضافة لفظ أسرة معتزة بهويتها وإضافة عبارة "منفتحة على الثقافة الكونية
الهدف 4	- التركيز على مفهوم التماسك الأسري لتعزيز مكانة الأسرة
	- الإشارة إلى الزمن الأسري والتوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية
الهدف 5	- مراجعة الهدف الخامس واقتراح تعويض "تأسيس قاعدة بيانات" بـ "وضع نظم معلوماتية وربطها بمؤشرات استراتيجية
الهدف 6	- إضافة تدابير ملزمة لإدماج الاسر المهاجرة وتمكينها
	- إضافة عبارة الاسر المهمشة

- حذف عبارة تخفيف معاناتها	
- إضافة عبارة تدعيم المؤسسات الداعمة للأسر المهتمشة والتي تعيش ظروف صعبة	
- الإشارة إلى الأسرة العربية اللاجئة	

توصيات المؤتمر التحضيري:

1. التوصيات المنبثقة عن المداخلة الاولى:

- توطيد الشراكة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية
- توعية الاباء وتأهيلهم عبر التوجيه والإرشاد الاسري واعتماده كمنهج وقائي علاجي للأسر
- ضرورة العمل على الترابط الاسري والانتماء للأمة العربية الاسلامية والتعامل بحكمة مع ما تفرضه علينا وسائل الاتصال والتواصل الحديثة

2. التوصيات المنبثقة عن المداخلة الثانية:

- مساعدة الاسرة العربية في المهجر
- تشجيع السياحة العائلية
- تكريم سنوي للأفراد وللمؤسسات الراعية لتنشئة القوى الأسرية
- توفير المناهج التربوية حول الاسرة والتنشئة الاجتماعية
- تعميم التجارب الناجحة للدول فيما يخص البرامج الوجيهة للأسر
- اطلاق مسابقة بحثية لافضل دراسة ميدانية للأسرة
- تحفيز الأسر من أصحاب الهمم والأكثر حرصا على التعليم
- تنظيم لقاء مع الهياكل الحكومية والمجتمع المدني المهتمة بالشأن الاسري قبل انعقاد قمة الأسرة العربية المقترح عقدها في ديسمبر 2018
- دعم موقع المرأة العربية في الساحة المهنية والسياسية

3. التوصيات المنبثقة عن المداخلة الثالثة:

- إصلاح نظام التعليم وتحسين نوعيته ودعم عمل المجتمع المدني لتنفيذ سياسات الدول واستراتيجياتها،
- دعم البحوث العلمية والدراسات حول الاسرة
- إرساء قاعدة بيانات تتضمن البيانات الخاصة بالأسرة العربية ومؤشراتها
- دعم مفهوم التماسك الأسري من خلال تنمية مهارات التواصل
- تثمين المسؤولية المجتمعية لإدراجها في مشاريع التعليم
- التركيز على أهمية الحوار الاجتماعي

4. التوصيات المنبثقة عن المداخلة الرابعة:

- تمكين المرأة اقتصاديا وخاصة من برامج تساعد على تحقيق ذاتها وتحمل المسؤولية لان في الرفع من مكانة المرأة رفع من مستوى ومكانة الاسرة
- دعم برامج الوساطة الاسرية عوضا عن النزاعات الأسرية
- دعم برنامج التربية الوالدية والإرشاد الاسري

5. التوصيات المنبثقة عن المداخلة الخامسة:

- إصلاح نظام التعليم وتحسين نوعيته ودعم عمل المجتمع المدني لتنفيذ سياسات الدول واستراتيجياتها ،
- دعم البحوث العلمية والدراسات حول الأسرة
- إرساء قاعدة بيانات تتضمن البيانات والمؤشرات الخاصة بالأسرة العربية
- دعم مفهوم التماسك الأسري من خلال تنمية مهارات التواصل
- تثمين المسؤولية الاجتماعية لإدراجها في مشاريع التعليم
- التركيز على أهمية الحوار الاجتماعي

وفي ختام هذه الجلسة الصباحية لليوم الاول اقترح المشاركون جملة من التوصيات العملية لإثراء مخرجات هذا المؤتمر التحضيري ومن أهمها:

- التعريف بالممارسات الجيدة التي ترسخ قيم التماسك والتضامن والتأزر داخل الاسرة
- ربط البرامج والمشاريع المقترحة مع أهداف التنمية المستدامة وانفتاحها على العالمية والمعايير الدولية
- تطوير برامج التربية الوالدية وتعزيزها
- تطوير برامج الارشاد والتوجيه الأسري والإعداد للحياة الزوجية
- اشراك وسائل الإعلام وتأهيلها للمساهمة في التعريف بالبرامج الموجهة لفائدة الأسرة العربية
- إنشاء محطة إعلامية للبحث المرئي والسمعي خاصة بالشأن الأسري
- دعم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي
- اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الافراد وان يكون مبنى على مبدأ المساواة
- اعتماد مقاربة متعددة التخصصات والقطاعات
- اعتماد مقاربة تنبني على تنمية المجتمع



6 . توصيات الحصة المسائية لليوم الأول:

تمخض عن أشغال هذه الحصة مقترحات وتوصيات على النحو التالي:

- تحسين نوعية التعليم وتطويره كواحدة من أهداف الاستراتيجيات الكبرى التي يمكن ان تنعكس على قضايا الاسرة
- الانطلاق من التركيز على التحديات التي تواجه الاسرة عند وضع البرامج و الاستراتيجيات
- استبدال كلمة "تغذية التضامن" بـ "تعزيز التضامن"
- تحسين جودة المناهج التعليمية وتطويرها بما يستجيب للمعايير الدولية،
- اعداد دليل للأسر العربية حول مناهج التربية الوالدية
- مزيد ايلاء الاهمية اللازمة للسياسات والبرامج الصحية ومنها بالخصوص الصحة الانجابية
- تثمين خبرات الاجيال السابقة لتوريث المبادئ والقيم الأصيلة للأجيال القادمة عبر تبادل الخبرات و الاليات حول أفضل الممارسات التي تعزز التماسك الاسري وتحدّ من العنف داخل الاسرة ،
- وضع آليات للتعاطي مع وظائف الأسرة ومهام في مفهومها الحدائي والشمولي،
- تخطيط وتنفيذ برامج سنوية موجهة تستهدف الرجال لتعزيز مشاركتهم الإيجابية في الحياة الاسرية و توزيع المسؤوليات والوقت داخل الأسرة ،
- دعم المبادرات الاقليمية التي تستثمر في تعزيز مشاركة الشباب في القرارات المصيرية التي تهمهم من خلال إحداث قطب للشباب داخل منظمة الأسرة العربية ،
- إحداث جائزة أفضل بحث أو عمل أو مبادرة في مجال التنمية المستدامة للأسرة، لتكريم العلماء و المفكرين العرب الناشطين في الشأن الاسري ،
- إحداث مجلس اقتصادي للأسرة العربية يتركب من سفراء من بين الشخصيات الوطنية والعربية استثناسا بسفراء منظمة الاسرة العربية،
- وضع اليات للحفاظ على الهوية الاصلية للأسرة المهاجرة وتيسير اندماجها في بلدان الاقامة،

- احداث قسم للأسر اللاجئة صلب منظمة الاسرة العربية وتعزيز المنظمة بالموارد المادية والبشرية
- إعداد مؤشرات موحدة للتنمية المستدامة للأسرة وتصنيفها حسب الاوساط الاجتماعية
- تركيز منظومة معلوماتية لرصد اوضاع الاسرة العربية وتشخيصها وتحليلها تمثل قاعدة معطيات لإنتاج مؤشرات موحدة وتقارير سنوية حول الاسرة العربية
- غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى كافة فئات المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة للتوعية حول مفهوم الانتماء والحفاظ على ثقافة و التراث والقيم الانسانية و الاسلامية
- ارساء شبكة اعلاميين عرب وتمكينهم في مجال الأسرة.
- استحداث قسم أو خلية للشباب داخل منظمة الأسرة العربية

7. التوصيات المنبثقة عن أشغال اليوم الثاني:

- إعادة صياغة أهداف الاستراتيجية وفق ما تم الاتفاق حوله طبقا لمخرجات الورشة،
 - تقييم ما تم تحقيقه من انجازات كمية ونوعية للاستراتيجية العربية للأسرة 2004-2014 ، لتمثيل الارضية التي ستمكن من مراجعة الاهداف الاستراتيجية وفق مقارنة علمية مبنية على معطيات علمية،
 - اعتماد مقارنة كونية لحقوق الانسان بمفهومها الشامل،
 - وضع نظم معلومات حول الاسر وربطها بمؤشرات استراتيجية،
 - ارساء تدابير ملزمة لإدماج الاسرة المهاجرة و مواكبتها في دول المهجر،
 - اعتماد مقارنة التماسك الاسري عند تحيين الاستراتيجية
 - وضع نظام متابعة و محاسبة يسمح للمنظمات غير الحكومية بالتدخل لدى جامعة الدول العربية باعتبارها الهيكل الرسمي المسؤول على تبني الاستراتيجيات ووضع اليات للتنفيذ والمتابعة،
 - إدماج البعد الاسري في جميع السياسات العمومية والبرامج حتى يصبح مكونا أساسيا منها.
 - تشريك القطاع الخاص إلى جانب المجتمع المدني والهيكل الحكومية لتعزيز مكانة الأسرة العربية
 - مزيد تركيز الدول على الاهتمام بالاسرة من حيث حشد الموارد وتدعيم الميزانيات المخصصة لها بما يتيح لها اداء مختلف وظائفها بنجاحة دعما لمكانتها كخلية اساسية في المجتمع،
 - احالة جميع المقترحات و التوصيات الصادرة عن اشغال الورشة الى لجنة الخبراء التي سيعهد لها مهمة وضع مشروع الاستراتيجية المعدلة لعرضها على انظار " القمة العربية للأسرة " التي ستعقد خلال شهر ديسمبر 2018.
 - تركيز لجنة خبراء لتفعيل توصيات مؤتمر تونس والإعداد لقمة الأسرة العربية
- واختتمت أشغال المؤتمر بورشة عمل لتعديل محتوى مشروع بيان تونس استنادا إلى ملاحظات ومقترحات المشاركين .

لجنة صياغة التقرير : السيدات والسادة:

1- إشارات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن:

- دلندة قاري، المديرية العامة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- مريم عرفة ، مكلفة بمهمة بديوان السيدة الوزيرة

- ألفة الرياحي، رئيس مصلحة الأسر ذات الأوضاع الخصوصية
- نوال يحي، متصرفة بإدارة شؤون الأسرة
- تيجاني العبدلي ، رئيس مصلحة التمكين الاقتصادي والاجتماعي
- هاجر الجلاصي ،رئيسة مصلحة الإرشاد والتوجيه الأسري
- ربعة الوسلاطي، رئيسة مصلحة التمكين الإقتصادي للمرأة
- يسرى مصدق، كاتبة بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة

2- ممثلي منظمة الأسرة العربية:

- كوثر عيتاني، الجمهورية اللبنانية
- رناد يوسف الخطيب، المملكة الأردنية الهاشمية

3- ممثلي منظمة الأسرة العربية:

- فتحي مسعود، نائب الأمانة العامة لمنظمة الأسرة العربية- مكتب تونس
- عامر الجريدي، أمين مال منظمة الأسرة العربية - مكتب تونس

4- ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان:

- ريم فيالة، صندوق الأمم المتحدة للسكان

لجنة مراجعة التقرير:

- 5- السيدة مليكة البجاوي الورغي مديرة شؤون الأسرة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن
- 6- الدكتور جمال البج، رئيس منظمة الأسرة العربية بالإمارات العربية المتحدة
- 7- السيدة هدى بن يوسف، الأمانة العامة لمنظمة الأسرة العربية- مكتب تونس
- 8- السيد محمد بالحاج، ممثل منظمة الأسرة العربية- مكتب تونس